الفصل الثالث

(الاجرام خلال الحروب)

معظم علماء الإجرام يذهبون إلى أن الحرب تنشأ عادة عن فساد النظام السياسى الدولى ، وهو المبنى على فكرة السيادة القومية أو التعصب القومى . . والرأى عند فريق من الباحثين أن الوسيلة المثلى للتخلص من خطر الحرب لا تتحقق إلا إذا استعاض العالم عن هذا النظام البالى بنظام آخر ، يقوم على اعتبار أن الجنس البشرى يجب أن يؤلف مجموعة واحدة من الأمم تخضع لنظام عالمى واحد . .

وثق عقيدتى أن هذا المثل الأعلى ليس أكثر من حلم جميل ما زال بعيد المنال ، وقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) صدق الله العظيم .

ولا مفر من التسليم (بالخرب كعامل له خطره وله أثره فى حياة المجتمع . وآثار الحروب فى الإجرام المحلى هى من التعقيد بحيث لا يسهل تحليلها وقياسها بمقياس دقيق . غير أنه يمكن

القول بصورة عامة أن الحروب العالمية هي أبعد أثراً في حياة الناس من الحروب المحلية ، وأن أثر الحرب هو بلا شك أبعد غوراً ، وأكثر تأثيراً في حياة الناس في « الدولة المحاربة » منه في دولة لم تخض غمارها .

ولو استعرضنا العوامل المعاصرة للحروب ، لوجدنا أنها متعددة ، كثيرة الاختلاف ، سواء من حيث طبيعتها ونوعها ، أو من حيث آثارها .

ولا محيص لنا من أجل الوصول إلى آثار الحروب ، أن نخطو خطوة لا بد من اتخاذها ، وهي الاستعانة بالإحصائيات الجنائية فهي ما زالت السبيل الوحيد لتصوير العلة وتشخيص المرض ، على الرغم مما تنطوي عليه أحياناً من عناصر زائفة أو مضللة كثيراً ما تستدرج الى استنتاجات خاطئة إذا لم ننتبه إلى أخذها بالحيطة الواجبة وتكملتها بالبحث الدقيق .

وقد نرى أن الإجرام بوجه عام ، أو ان نوعاً معيناً منه قد ازداد رقمه في سنة أو أكثر من سنوات الحرب ، فنسارع إلى نسبة هذه الزيادة ، الى عامل من عوامل الحرب ، بينما

قد ترجع هذه الزيادة فى واقع الأمر الى عوامل لا صلة لها بالحرب على الإطلاق ، فقد تكون العوامل التى سببت تلك الزيادة قد نشأت قبل قيام الحرب بالفعل ، ولكن لم تأخذ آثارها تبدو فى إحصاء الاجرام إلا خلال فترة الحرب .

بينما ان العوامل الناشئة عن الحرب فعلا قد لا تحدث أثرها فى رقم الاحصاء الجنائى ، إلا بعد أن يكون قد انقضى على الحرب زمن يوهم الانسان بانقطاع كل صلة بينها وبين الحرب وآثارها .

ولنبدأ بالرجوع الى إحصاءاتنا المصرية فى خلال فترة الحرب مع ملاحظة أن مصر دولة (غير محاربة) .

الحرب العالمية الأولى

احتفظت الجنايات فى جملتها بمستواها السابق على الحرب مباشرة ، حتى طفرت فجأة الى ضعف المستوى ، ثم ظلت من ذلك العهد الى يومنا هذا ، على الرغم من تقلباتها من سنة الى أخرى ، محتفظة بذلك المستوى المضاعف ، أى خلال مدة تقرب من ربع القرن ، لم تعد فيها الى مستواها القديم ، ولا يبدو أنها

سوف تعود اليه يوماً .

ويلاحظ أن انتهاء الحرب الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ قد تلته الثورة المصرية ، ثم عاصرته عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة ، منها غلاء المعيشة ، واختلال التوازن الاقتصادى الناشىء عن الارتفاع الهائل ، ثم الهبوط الكبير المفاجىء فى أسعار القطن ، ومنها عودة الكثيرين ممن التحقوا بفرق العمال يحملون معهم الى جانب خصوماتهم القديمة الكثير من المال المدخر والسلاح المهرب . فاذا كانت هذه العوامل مجتمعة ، أو متفرقة تفسر الطفرة الحادثة عقب انتهاء الحرب مباشرة ، فقد لا يفهم كيف يبقى رقم الاجرام محتفظاً بعد ذلك بمستواه الشاهق لا يتحول عنه طوال ذلك الزمن ؟ !

والذى حصل فى رقم الجنايات فى جملتها حدث ما يطابقه فى ارقام جنايات القتل والشروع فيه سواء بسواء ، كما حدث مثله أيضاً فى الجنايات الخلقية .

أما جنايات الضرب المفضى الى الموت أو لعاهة مستديمة فقد احتفظت بمستوى معقول إبان الحرب ، ثم أخذت طريقها إلى

الصعود بعد انتهائها فى تدرج معقول .

وجنايات الحريق العمد بلغت زيادتها فى خلال الحرب نسبة الضعف ، ثم زادت عقب انتهائها الى ضعف المستوى السابق على الحرب . بل أكثر منه ، إلا أنها لم تثبت على ذلك ، بل أخذت تهبط تدريجياً حتى انحطت فجأة سنة ١٩٣٣ الى مستواها القديم ، لا لنقص طرأ عليها ، ولكن لصدور قانون فى تلك السنة نفسها قضى بتجنيح البعض من تلك الجنايات ، فنقلت من خانة الجنايات الى خانة الجنح .

أما جرائم السرقة بأنواعها ، فقد شرعت فى الارتفاع بخطوات متئدة أخذت فى الاسراع فى السنتين الأخيرتين من الحرب الى أن بلغت فى العام الأخير ضعف مستواها السابق وأخيراً قفزت ابتداء من سنة ١٩١٩ الى ضعف ذلك الضعف أى الى أربعة أمثال ما كانت عليه ، وظلت على هذه الحال خمس سنين متعاقبة ، الى أن عادت أدراجها الى المستوى الذى كانت قد صعدت اليه فى سنة ١٩١٦ وهو ضعف المستوى القديم ، ثم عادت فانقلبت من جديد آخذة فى التناقص تدريجياً .

وزادت جنايات الرشوة للموظفين خلال الحرب تدريجياً

تبعاً للعوامل المعروفة التى تتخلل الحروب .

أما الجنح فقد زادت فى خلال الحرب بنسبة العشر تقريباً ثم أخذت فى ازدياد مضطرد بعد ذلك حتى بلغت أخيراً ثلاثة أضعاف المستوى القديم .

هذه خلاصة موجزة للاحصائيات خلال الحرب العالمية الأولى ، وقد تركت طابعها وأثرها فى مرافق الحياة جمعاء ، من اقتصادية ، وسياسية ، وقد تطورت أفكار الأمة عقبها للتخلص من عبودية سلطان الانجليز ، وكانت الثورة المباركة ، وقد بدأت تؤتى ثمارها فى عهد الفاروق حفظه الله ورعاه .

ثانياً :

الحرب العالمية الثانية

احتفظت الجنايات ، وفى محاذاتها جنايات القتل بالمستوى المعتاد فى السنوات العشرة الأخيرة ، فيما بين صعود وهبوط كبيرين .

وجنايات الضرب المفضى لموت أو لعاهة مستديمة زادت

زيادة بطيئة مطردة ، أخذت أخيراً فى الهبوط .

وبينما احتفظت جنايات الحريق العمد بمستواها ، أخذت جنايات اتلاف الزرع ، وتسميم المواشى فى الهبوط ، فى خلال الحرب بشكل ملحوظ .

أما عن الجنايات المادية ، فقد احتفظت السرقة أيضاً بمستواها (فيما عدا سنة واحدة هى سنة ١٩٤٢) حيث قفز رقمها دفعة واحدة من ٥٩٤ سنة ١٩٤١ الى ٨١٣ سنة ١٩٤٢ .

أما جنايات تزييف المسكوكات ، فبعد أن كانت تتراوح بين رقمى ٦٠ — ٨٠ جناية فى سنة ، قفز رقمها فى سنة ١٩٤٢ الى ٤٩٨ أى الى حوالى ستة أضعاف المستوى القديم ، ولو أن أغلب الظن أن هذه الطفرة لا تدل على زيادة حقيقية ، كذلك لوحظ فى جنايات رشوة الموظفين أنها فى نفس تلك السنة أى سنة ١٩٤٢ قفز رقمها الى أكثر من ست أضعاف المستوى السابق على الحرب .

وعن الجنح فقد زادت على مجموعها بنسبة العشر تقريباً ، ثم استمرت فى الزيادة باطراد ، وكانت هذه الزيادة ملحوظة

بوجه خاص فى الجنح المادية ، وفى مقدمتها السرقات ، فان هذه اضطردت زيادتها فى خلال الحرب ، حتى بلغت أكثر من ٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب . بينما لوحظ العكس فى الجنح الانتقامية كاتلاف الزرع ، وتسميم المواشى ، فقد هبطت جميعها تدريجياً .

وإذا رجعنا الى الاحصاءات المتصلة لاحظنا أن المعدل السنوى لأرقام الجنايات فى خلال السنوات السبعة الأخيرة ، أى من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٢ ليس فيه تحول عنيف ، أو انقلاب ملحوظ ، لا فى ناحية نوع الاجرام ، ولا فى ناحية وقوعه ، فيما عدا ما لوحظ من أن جنايات التهديد والاغتصاب فى المدن (المحافظات) قد هبطت فى السنتين الاخيرتين الى ما كانت عليه فى السنوات السابقة ، وأن جنايات السرقة فى المحافظات فى سنة ١٩٤٢ زادت الى اكثر من ضعف مستواها السابق ، بينما قد هبط مستواها فى الوجهين البحرى والقبلى كثيراً فى السنتين الأخيرتين .

* * *

والآن ننتقل الى الكلام على الدول المحاربة .

فنقول . إن الاحصاءات فى معظمها تدل بوجه عام على أن الاجرام بمختلف أنواعه كان بنكمش خلال قيام الحروب ويقول علماء الاجرام أن ذلك يرجع الى حد كبير، إلى أن الكثيرين ممن كان لهم ضلع فى الاجرام فى أوقات السلم ينخرطون فى سلك القتال ، سواء عن طريق التجنيد الإجبارى أو التطوع . ذلك لأن المجندين والمتطوعين يجدون فى ميدان القتال وسفك الدماء ما قد يرضى أميالهم نحو ارتكاب جرائم العنف ، ويحول المنفذ لاستعدادهم الاجرامى الى تيار الحرب ، حيث يستطيعون إشباع غرائزهم الاجرامية ، بحيث يمكن القول أن أمثال هؤلاء يجدون فى الحرب بديلا لإجرامهم الى حد ما .

وقد يكون هذا الانكماش فى الاجرام نتيجة لما يعترى ضبط المجرمين فى إبان الحرب ، من ضعف ، ووهن بسبب كثرة ما يلقى على رجال الأمن من أعباء ثقيلة متنوعة . والملاحظ أن الجمهور نفسه قد يتغاضى عن التبليغ فى أحوال كثيرة ، عطفاً منه على مرتكبى تلك الجرائم ، خصوصاً إذا كانوا من طائفة النساء أو الغلمان . وقد يكون فى هذا التعليل ما يفسر الانكماش الملحوظ فى إحصاء جرائم النساء والأحداث إبان الحروب ، على أن

الفريق الغالب من الكتاب ما زال يرى أن الحروب تؤدى إلى انكماش حقيقى فى الاجرام ، خصوصاً من النوع العنيف ، فهم يقولون ان الحرب تثير بين الناس حالة من الانفعال أو الهياج العاطفى ، من شأنها أن الكثير من النزعات والدوافع التى قد تتخذ فى الظروف العادية شكلا من أشكال الاجرام ، تتحول وقت الحرب الى تيارات وطنية أو اجتماعية ، بحيث ينتهى المطاف بها الى اتخاذ شكل جهود تبذل فى سبيل الصالح العام ويقول العلامة TARDÉ الفرنسى فى كتابه الفلسفة الجنائية :

« إن واقع الحال ، هو أن الاجرام قد يصبح شراً لابديل به ما دام قد استعيض عنه بالحرب والجندية Militarisime فما الجيوش سوى هيئات ضخمة هائلة أعدت لتنفذ عن طريق الفتك والنهب والسلب على نطاق واسع مجموعة من الأميال والنزعات الشريرة الكامنة فى الانسان ، من كراهية وحقد وانتقام تنشرها الأمة بين أفرادها ضد أمة أخرى ، معادية لها فلا تلبث أن ترى العواطف الجشعة الممقوتة ، كالقسوة ، والشراهة وغيرها مما كان محرماً فى مظهره الفردى ، قد أصبحت عواطف نبيلة جديرة بالمدح والثناء ، بعد أن اتخذت شكلا إجماعياً

لماذا ؟ !

أولا لأنها توقف الكثير من أنواع العراك والخصام الداخلية بين طوائف الأمة ، مستبدلة بها عراكا خارجياً مع العدو وثانياً لأنها توصلنا إلى حل لهذه المشكلة نفسها ، ولو عن طريق الحرب ، بل قد تؤدى بعد انتهاء الحرب الى مكاسب مادية فى حالة الانتصار ، فالأثر الذى تحدثه الجندية والروح العسكرية إن هو إلا تركيز وترسيب للعواطف الاجرامية المنتشرة بين الأفراد فى كل أمة من الأمم ، ثم تظهرها من طريق فى مجال ضيق محدود ثم تبريرها بخلق قوى منها تسخر لهدم بعضها البعض ، تحت عنوان الحرب ، وهكذا نستطيع القول بأن الحرب تؤدى إلى توسيع نطاق السلم ، كما كان الاجرام يؤدى من قبل إلى توسيع نطاق الأمانة والنزاهة ، وهذا مظهر من سخرية التاريخ » .

والحرب كما قدمنا قد تولد من عواطف الحقد والكراهية ضد العدو ، فتفسح العواطف الوطنية بعد انتهائها الطريق الكامن من العواطف الشريرة ، فتسعى الى منفذ لها من طريق الاجرام العنيف ، والذى يزيد فى خطورتها اقترانها بروح الجرأة والاستهانة بالموت ، تلك الروح التى اكتسبها المقاتلون ، مما مارسوه فى

ميدان القتال ؛ من فتك وقتل ، وقسوة وتدمير ، على أن ذلك الغرض لم يتحقق فى كل الأحوال ، وفى ذلك يقول السير باسيل طومسون فى كتابه (قصة سكوتلانديارد) فى صدد الحديث عن الحرب العالمية الأولى وأثرها فى انجلترا .

مما يلفت النظر مبلغ ما وصل اليه تهافت المجرمين إلى تلبية نداء الوطن عند بدء الحرب العظمى ، ومن الغريب أنه لم يتحقق عندنا (فى انجلترا) الظن القائل بأن الآلاف المؤلفة من الشبان الذين ألفوا التدرب يومياً فى ميدان القتال على استعمال أسلحة الفتك والدمار ، والذين عادوا على أثر انتهاء الحرب ، فانتشروا فى طول البلاد وعرضها يمرحون وينعمون بالحرية المطلقة ، يخشى أن يتجه ميلهم إلى تسوية خصوماتهم ، أو إشباع شهواتهم فى الانتقام والسلب من طريق استخدام السلاح . لم يتحقق هذا الظن ، بل ولم يتحقق أيضاً الاعتقاد الذى كان سائداً بأن الأحداث الذين مكثوا طوال سنى الحرب الأربعة من غير رقيب ولا حسيب ، بعد أن هجرهم آباؤهم لميدان القتال ، وانطلقت أمهاتهم إلى المصانع والمعامل والمزارع ، قد ينزلقون إلى ميدان الإجرام . ليس ذلك فقط ، بل انه لأمر مالم يمكن إلى اليوم

تعليله قد اختفى منذ انتهت الحرب شبح الرجل المشرد — ولا يمكن أن ينسب الفضل فى اختفائه إلى قيام نظام الإعانات (Dole) فان ذلك النظام لم يكن متبعاً فى فرنسا ولا بلجيكا ولا هولندا ومع ذلك فان التشرد فى تلك الممالك لم يعد بعد الحرب إلى الظهور ، وقد التحق بالجيش عدد هائل من المجرمين العائدين بطريق التطوع ، وقبل أن يتقرر نظام التجنيد الإجبارى ، والسر فى ذلك أن حب المخاطرة وهو الدافع لكثيرين على جرائم الاعتداء قد وجد لنفسه منفذاً عندهم فى محاربة العدو بينما أن روح التضامن العسكرى قد ساعدت على إتمام هذا العمل ، ولقد حدث أن أنعم على أحد كبار خريجى الليمان بنيشان الصليب الحربى ، ثم قتل بعد ذلك فى ميدان البطولة والشرف ، كما منح كثيرون من أمثاله مختلف أنواع الأوسمة والنياشين نظير ما قاموا به من ضروب البسالة والإقدام .

ويحاول هذا الكاتب تعليل النقص فى الإجرام بإرجاعه إلى عوامل أخرى اجتماعية ، فيقول فى موضع آخر من كتابه على أثر انتهاء الحرب مباشرة كان الكل يتوقع ارتفاعاً فى تيار الاجرام ، بسبب عودة المجرمين الاحتماليين من ميدان القتال :

غير أن ما حدث كان على العكس هبوطاً عاماً ملحوظاً ، بقى مستمراً حتى وصل متوسط عدد حالات ضبط المجرمين فى خلال السنوات الخمس التالية للحرب ٥٤ ألف حالة سنويا ، مقابل ١٢٦ ألف حالة خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب — وهذا يرجع فى الغالب الى هبوط عادة السكر ، وضعف الاقبال على تعاطى الخمور ، والفضل فى ذلك يرجع الى السينما التى نالت قصب السبق فى منافستها للقهوة والحانة ذلك أن حالات السكر البين قد هبطت عقب الحرب من ٧٠ ألف حالة الى ١٣ ألف حالة فى السنة ، كما أن حوادث مقاومة رجال البوليس والاعتداء عليهم بسبب السكر قد هبطت الى ربع ما كانت عليه .

وعلى عكس ماذكرنا ، ما لوحظ فى أميركا ، حيث ارتفعت حوادث العنف . من قتل ، وسطو ، مع استعمال السلاح النارى عقب انتهاء الحرب الى درجة هائلة ، وقد قامت الحكومة بحملة صادقة للقضاء على هذه الآفة ، فاستخدمت فى ذلك كل مافى وسعها من وسائل الدعاية ، بما فى ذلك السينما ، ولعلكم تذكرون الرواية المسماة « لقد أعطوه بندقيته » .

أما فيما يختص بإجرام الأحداث ، فان المشاهد انه يزداد عادة خلال الحروب ، الأمر الذى حدث فعلا فى الحربين فى انجلترا — إلا أنه يهبط عند انتهاء الحرب ، وفى ذلك يقول الأستاذان روى وكلفرت (Roy et CALVERT) فى كتابهما (الخارج على القانون) .

إن إجرام البالغين ، ولو أنه قد نقص كثيراً فى خلال الحرب العظمى الأولى بسبب غياب معظم الرجال فى الجيش ، وما يترتب على ذلك من قلة البطالة وزيادة أجور العمال ، إلا أن عدد المجرمين الأحداث قد عاد فزاد كثيراً حتى بلغ فى سنة ١٩١٧ ضعف المعدل العادى ، ذلك أنه فى خلال الحرب التحق الآباء بالجيش ، والأمهات بمصانع الذخيرة ، بينما كثرت نوادى الأحداث ، وازدادت نواحى النشاط الأخرى التى كانت تحتاج إلى أيد عاملة ، وهذه الحالة مضافا اليها توتر الأعصاب فى خلال الحروب — وهو عامل نفسانى لا يجب إغفاله ، قد أدت بلا ريب إلى ازدياد إجرام الأحداث ، أما هبوط هذا النوع من الاجرام ثانية عقب انتهاء الحرب ، فيقولان فيه أنه أمر قد يؤيد فى ظاهره على الأقل الرأى القائل أن الزيادة كان سببها عامل قيام الحرب

بالذات ، ولذلك زالت بزوالها .

ويمكن القول أن الاجرام فى الأوساط العسكرية هو فى العادة أقل انتشاراً فى تلك الأوساط عنه فى الاوساط المدنية ، وذلك بالنظر الى شدة الرقابة والى نظام الحزم السائد بين الجنود .

ولقد كانت الفظائع التى ارتكبت فى خلال الحرب العظمى تتوافر فيها الأدلة الكثيرة على انتشار روح الفوضى والطغيان وأعمال القسوة التى أثارتها الحرب الدولية ، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن قيام الاحكام العرفية يعاصره من العوامل الطبيعية والادارية ما يحدث أثراً بالفعل فى كمية الاجرام العادى ، فمن ذلك أن عنصر الظلام الحالك الذى تقتضيه قيود الاضاءة من العوامل التى تساعد على ازدياد بعض الجرائم المادية ، كالسرقات ؛ وترويج العملة الزائفة ، أو الخلقية ، كهتك العرض ، أو الانتقامية ، كالقتل والضرب وما اليها . ومن المسلم به أن الظلام هو الصديق الأول للمجرم . ومع ذلك أيضا فأن الاجراءات التى تبيح ترحيل الأشقياء والمشتبه فيهم الى جهة بعيدة ، كالطور مثلا ، فقد كان من شأنها فى مصر أن أراحت البلاد من شر الكثيرين من العابثين

بالأمن ، وكان لها أثر فعال فى تخفيض بعض أنواع الاجرام الخطير ، سواء فى باب الاعتداء على النفس أو المال .

ولا شك فى أن قيام هذه الأحكام والتشريعات يضاعف الأعباء الملقاة على رجال حفظ الأمن ، وتسبب إرهاقهم واثقال كواهلهم ، الأمر الذى يهيء للمجرمين الفرصة لاجرامهم منتهزين الى جانب فرصة الظلام انشغال رجال الحفظ عنهم بأعبائهم الثقيلة المتعددة .

وقد صحب التشريعات العسكرية الكثير من الظروف التى أوجدت جواً صالحاً ، اما لازدياد أنواع من الاجرام العادى كانتشار حوادث تهريب المسروقات ، وقيام التجارة المحرمة ، أو ما تسمى بالسوق السوداء ، والاتجار فى المواد المخدرة ، وفى الأسلحة المسروقة ، واما لخلق أنواع جديدة من طرق النصب والاحتيال . أو لسرقات لم تكن مألوفة من قبل : مثل

١ — حادث سرقة دجاج وأثاث منزل بحجة تفتيش مساكن للتموين .

٢ — حادث سرقة منازل بوضع قنبلة كاذبة لارغام السكان

على الابتعاد عن مساكنهم ، ريثما تتم السرقة .

يضاف إلى ماتقدم عنصر ديمغرافى هام يعاصر حالة الحرب عادة ، وهو عنصر الزحام فى المدن ، وهو الناشىء عن ازدياد عدد السكان بسبب كثرة تنقلات الجيوش واتساع نطاق الهجرة ودوام الاحتكاك بين السكان ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة كبرى فى عدد الجرائم التى تعيش فى جو الزحام والاضطراب وهناك عنصر اجتماعى آخر ناشىء عن التشريع العسكرى ، وهو عنصر الهجرة من الريف إلى المدن هرباً من الغارات الجوية ، وهو عنصر له أهميته التى لا تخفى ، ومن مظاهره التى تلفت النظر أنه كثيراً ما يحدث تحولا فى توزيع أنواع الاجرام فيما بين الأقاليم والمدن ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فى إحدى المجلات من أنه قد ترتب على توالى الغارات الجوية الشديدة على مدينة لندن فى صيف سنة ١٩٤٠ أن هجرها عدد كبير من سكانها المدنيين إلى الأقاليم ، وكان فى هؤلاء بعض العناصر الاجرامية ، فما لبثت السلطات أن لاحظت ظهور أعراض الاجرام المتحضر فى بلاد الريف التى بدأت تعرف لأول مرة ضروباً من الاجرام لم يكن لها به عهد من قبل ، وبدأت تكثر أنواع من حوادث السرقات

والاحتيال من ذلك النوع الذى بلغ درجة عالية فى التفنن والتخصص وقد ساعد على اشتداد وطأته أن القرويين على ما كانوا عليه من ضعف فى الخبرة والتجربة وقلة الأخذ بأسباب الحرب، قد أصبحوا فريسة سهلة لأساليب كبار المحترفين.

والآن ننتقل إلى الكلام على العوامل الاقتصادية، وهى التى اتفق الباحثون على أنها تحدث أثراً، ولو أنه غير مباشر. إلا أنه بعيد الغور، كما أنه ليس من السهل ضبط مقاييسها، فكثيراً ما تتحول من ناحيه لأخرى بغير ضابط أو ميزان. وفى الواقع انه ليس من السهل كذلك فصلها عن العوامل النفسانية التى كثيراً ما تكون هى القوى المحركة للعوامل الاقتصادية. ففى رأى معظم علماء الاجرام أن الحرب تحدث فى البلاد انتقاصاً فى إنتاج الثروة، فتجعل المجتمع فى حالة أشد فقراً فى نهاية الحرب مما كان عليه عند ابتدائها، وهذه الخسارة ترجع من ناحية إلى تخريب الممتلكات فى الدول المحاربة وغيرها، بسبب الأعمال الحربية، ومن ناحية أخرى إلى تعطيل حركة الانتاج السلمى، خلال فترة الحرب، فلا نزاع فى أن معظم البضائع التى صنعت

لتستخدم فى شئون الحرب ، تصبح عديمة الفائدة بعد انقضاء الحرب . وبعبارة أخرى يجب أن يعمل شيء لإعادة توزيع الثروة توزيعاً أكثر توازناً وانسجاماً مع حالة السلم ، وإلا أصبحت طائفة العمال فى نهاية الحرب أشد فقراً واحتياجا .

وفضلا عن ذلك ، فان وسائل الإنتاج نفسها تصبح بعد الحرب أقل وأضعف كفاية مما كانت ، فان نقصان إنتاج الثروة يؤدى فى الغالب إلى النقص فى رؤوس الأموال ، كما أن إزهاق أرواح البشر أمر يؤدى بداهة إلى النقص فى الأيدى العاملة المنتجة .

والمعروف أن الخسائر فى الأرواح بسبب الحروب تكون عادة فى طبقات العمال البالغين ، وكثير من هؤلاء رجال مهرة مدربون ، يعتبرون خسارة كبرى تصيب المقدره الإنتاجية للأمة والهيئة الاجتماعية ، فمن أجل إعادة إنشاء ما أتلفته الحرب يجب أن يخطو الانتاج بعد الحرب خطوات أسرع من المعتاد فى حدود المقدرة المالية وكمية رأس المال . وبالنظر إلى النقص الطارى ، على الأيدى العاملة يزداد احتمال حصول العمال إلى حين على أجو

أحسن ، ويصبحون أقل تعرضاً للبطالة ، وبعبارة أخرى قد تعقب الحرب فترة من الانتعاش الوقتى يستفيد منها العامل وصاحب العمل ، وفى الواقع انه يعتبر من عجائب النظام الاقتصادى للمجتمع أن الفترة التى تعقب الحرب مباشرة تكون فى معظم الأحوال أحسن حالا من الكثير من فترات السلم التى تتخللها أزمات اقتصادية ، الأمر الذى حدا بالبعض إلى القول بأن الحرب شىء مفيد بسبب ما تقدمه الصناعة والتجارة من حوافز منشطة فى ظاهرها — غير أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن النشاط الصناعى بعد الحرب يرجع معظمه إلى الرغبة الملحة فى بذل جهد مضاعف للعود إلى الحالة الطبيعية السابقة على الحرب لتعويض ما أحدثته الحرب من خسارة فى أقصر وقت ممكن .

ويجب أن نذكر الى جانب ذلك أن سداد نفقات الحرب يبقى عبؤه جاثماً على صدر الأمة المحاربة الى ما بعد انتهاء الحرب بأمد طويل — فما من حكومة تستطيع أن تباشر حرباً طويلة من غير أن تلجأ الى الاستدانة وعقد القروض ، وهذه القروض تأتى

عادة باصدار سندات دين طويلة الأجل يشترى معظمها أصحاب رؤوس الأموال ، ويتطلب سداد فوائد لمدة طويلة، والأمر فى من يحتمل فى النهاية عبء تلك الديون يتوقف على أنواع الضرائب المتخذة وسيلة للسداد . وأى طوائف تتحمل عبئها ؟ !

فى معظم الأحوال كان الذى يقوم بسدادها أفراد الطبقات الفقيرة من الشعب ، فهم الذين يقع على كواهلهم فى آخر الأمر عبء الضرائب غير المباشرة .

وبعبارة أخرى ، فان الحرب تقع معظم نفقاتها الباهظة على طبقات العمال ، وبذلك ساد الاعتقاد ، أن من النتائج الملازمة للحروب الحديثة خلق وسيلة جديدة لنقل الثروة الأهلية من طبقة الفقراء الى طبقة الأغنياء .... ذلك أن السندات الحكومية كانت قد هيأت لكبار الممولين فرصة سهلة لاستغلال أموالهم استغلالا مأمون العاقبة ، لقاء فوائد طيبة ، فى حين أن الفقراء يمكثون زمناً طويلا بعد الحرب يرزحون تحت عبء القيام بسداد الفوائد لأولئك الممولين ، ثم سداد أصل الدين فى النهاية .

فلو أن الحروب كانت تسدد نفقاتها من طريق فرض الضرائب

الثقيلة على الأغنياء فى خلال الحروب ، أو من طريق إصدار سندات ديون تسدد بواسطة فرض للضرائب المباشرة على أولئك الأشخاص ، كضريبة التركات ، أو ضريبة الإيراد ، لما أصبحت الحروب سبباً لإرهاق الفقراء ، وجعل الطبقات الفقيرة أشد فقراً والطبقات الغنية أكثر غنى ... ذلك لأن الفقير ، ولو أنه لا يناله فى هذه الحالة كسب من الحرب ، إلا أنه على أى حال لا يخسر ما يخسره الآن . كما أن الغنى لا يزداد ثراؤه على حساب الفقير .

ومن المحتمل أنه إذا اتبعت هذه الطريقة لأدت إلى الاقلال من الحروب ، إذ أن كبار الأغنياء لهم فى العادة نفوذ كبير لدى الحكومات ، وفى مثل الظروف المتقدمة لا يصبح لهم أية مصلحة فى إثارة الحروب . ولقد كان من نتائج الحرب العظمى الأولى أن الأغنياء فرضت عليهم فى بعض الدول المحاربة ضرائب ثقيلة وكان المظنون أن يحدث هذا أثراً رادعاً فى المستقبل ، ولكن على شرط أن لا يفلح الأغنياء فى زحزحة عبء تلك الضرائب عن عاتقهم ، ونقلها إلى عاتق الفقراء .

ولسنا بحاجة إلى توجيه النظر إلى النفقات الهائلة التى تتطلبها

الحروب : فطالما أن العلاقات الدولية ما زالت قائمة على أساس المبدأ القائل بأن المصالح الاقتصادية للأمم متضاربة ، لا يمكن التوفيق بينها سيبقى منهج احتمال الحرب قائماً ، ويصبح من واجب كل دولة أن تعد نفسها لمواجهة هذا الخطر ، أو بمعنى آخر يستمر إنفاق الأموال الطائلة فى سبيل إعداد الذخائر والمهمات الحربية وتدريب الرجال المقاتلين بعد سحبهم من ميادين الانتاج وبما أن الحكومات لا تستطيع من وجهة النظر الحربية المجازفة برفض صرف المعاشات للمحاربين ، فان كل حرب طويلة نوعاً يعقبها لمدة طويلة إنفاق مبالغ هائلة فى سبيل هذه المعاشات ، وهى فى معظم الأحوال تلجأ إلى سدادها من طريق فرض الضرائب على الطبقات الفقيرة ، وهى وحدها التى يقع عليها مثل هذا العبء

وعلى هذا فان كلا الحرب والروح العسكرية تعتبران من العوامل التى تخلق ظروفاً اقتصادية تحث على الاجرام ، فهما تفرزان عامل التفاوت وعدم المساواة فى توزيع الثروات بين طبقات الأمة ، وتؤديان إلى تضخم حجم الطبقات الفقيرة ،

تلك الطبقات التى تضم بين ثناياها معظم عناصر الاجرام .

وفضلا عن ذلك فان الحرب تزيد فى اضطراب ميزان التجارة والصناعة ، وذلك من طريق الإخلال بنظام الإجراءات والعمليات العادية فى وضع البضائع والاتجار بها وإنتاج الخامات .

ويكفى للتدليل على ذلك أن الحروب — حتى الصغيرة منها — تحدث أحياناً اختلالا عاماً فى حركة الأسواق المالية وفى الأسعار العالمية لكثير من البضائع والمنتجات ، بينما أن الحرب العالمية تثير بلا نزاع فى أنحاء المعمورة حالة خطيرة من الذعر المالى والكساد التجارى ، وهذا الاختلال فى الميزان التجارى من شأنه أن يزعزع المركز الاقتصادى لكثير من الناس من طريق الإفلاس ، أو البطالة أو غيرها ، وهذه العوامل بدورها تزيد فى الاغراء على اكتساب العادات الاجرامية ، ثم ان كثرة التقلبات فى أسعار بورصة الأوراق المالية وغيرها تعطى الهرة من المضاربين فرصة طيبة لتكديس الثروات الضخمة على حساب الفقراء الذين يزدادون فقراً بسبب الغلاء الناتج عن تضخم

الاسعار ، وبذلك تزداد حالة التفاوت فى توزيع الثروات .

وأخيراً فان الحرب ونظام الحكومة من شأنها فى رأى الكثيرين أن يعطلا تقدم الحضارة ، وبذلك يتأخر النهوض بنظام الهيئة الاجتماعية إلى الحالة التى ينتظر أن يقل فيها الاجرام ، فان التقدم الاجتماعى يتطلب استمرار التوسع فى التعاون فى شكل تقسيم العمل توصلا إلى زيادة مقدار الانتاج .

ولقد سبق أن طبق بالفعل مبدأ توزيع العمل إلى مدى واسع فى مختلف ميادين النشاط الانسانى ، كميدان الاقتصاد والعلم ، والفن ، وغيرها — ولكنه مع الأسف لم يطبق إلى الحد المطلوب فى الميدان السياسى ، فان روح التعصب القومى كانت ولا تزال المبدأ الأساسى فى التنظيم السياسى ، وهو العقبة الكأداء التى تقف فى طريق التعاون ، وتقسيم العمل ، لا فى المسائل السياسية وحدها . بل وفى نواحى النشاط الاقتصادى . وهى أيضاً حجر عثرة فى سبيل نشر الثقافة ، ولذلك فهى تعطل

توحيد وتنظيم المجتمع البشرى ، وتحول دون جعله مجموعة متضامنة ، متساندة ، فالى أن يحل مبدأ الوحدة الدولية مكان فكرة السيادة القومية ، وإلى أن يكون هناك مايعتبر دولة عالمية لا تستطيع الحضارة أن تصل إلى مطمحها الأسمى من التقدم والقضاء على الاجرام .